

## زبدة الأصول

[ 261 ] لا ريب في وجود العلم الاجمالي بوجود واجبات ومحرمات في الشريعة المقدسة ومقتضى هذا العلم الاجمالي لزوم فعل كل ما احتمل وجوبه وترك كل ما احتمل حرمة، غاية الامر ثبت بدليل آخر عدم وجوب الاحتياط في الشبهات الوجوبية والموضوعية وتكون الشبهات التحريمية الحكمية باقية تحت ما يقتضيه العلم الاجمالي، واجيب عن هذا باجوبة. الاول: ما افاده المحقق الخراساني وحاصله بعد النقض والابرام، ان العلم الاجمالي كما ينحل حقيقة بالعلم التفصيلي والشك البدوي، كذلك ينحل حكما بقيام الحجة التي حقيقتها المنجزية والمعدورية على احد الاطراف، إذا كان بمقدار ينطبق عليه المعلوم بالاجمال، إذ حقيقة جعل الحجة على هذا، جعل المنجزية إذا كان الواقع في مورد الحجة والمعدورية إذا كان في الطرف الاخر، ففي الحقيقة يصرف تنجز الواقع الثابت بالعلم، الى ما إذا كان في ذاك الطرف ويعذر إذا كان في سائر الاطراف، ونظير المقام قيام الامارة على كون احد الانائين المعلوم كون احدهما الذي هو اناء زيد نجسا اناء زيد. وفيه: ان لسان الحجة القائمة في بعض الاطراف، ان كان كون الواقع المعلوم بالاجمال في هذا، الذي كون لازمه عدم كونه في سائر الاطراف، كما هو الشأن في المثال فانها كما تدل على ان هذا اناء زيد تدل بالالتزام على عدم كون الاخر اناءه، تم ما ذكر، وكان من قبيل جعل البديل، واما إذا لم يكن كذلك كما هو الصحيح، فان الحجة انما تدل على ثبوت الحكم في مؤداها بلا عنوان ولا علامة غير المنافي لثبوته في سائر الاطراف، فلا تكون الحجة صارفة للتنجز وموجبة للعذر إذا كان هناك حكم في سائر الاطراف. الثاني: ما افاده الشيخ الاعظم (ره) وهو منع تعلق تكليف غير القادر على تحصيل العلم، الا بما ادى إليه الطرق، فلا يكون ما شك في تحريمه مما هو مكلف به فعلا على تقدير حرمة واقعا. وفيه: ان مجرد نصب الطرق لا يفيد ان الشارع لم يرد من الواقع الا ما ساعد عليه

---